الأمم المتحدة

E

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ID/1999/WG.1/6
22 January 1999
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
FEB 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع الخبراء حول المواصفات والمقاييس في الدول العربية
عمان، ٢-٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

هيئة المواصفات والمقاييس اليمنية ودورها في تنمية الصناعات الوطنية

إعداد
جمال محمد عبد الرحمن منصر

الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمة :-

تتجه الجمهورية اليمنية في سياستها الإقتصادية إلى مواكبه المتغيرات الإقتصادية على المستوى الدولى ، وقد شكلت لجنة عليا من المعنيين بالشأن الإقتصادي ومن ذوي الإختصاص ، لدراسة إجراءات التوقيع على إتفاقيات منظمة التجارة الدولية ، وإمكانات الإستفادة من إتفاقات جولة الأراجواي ومن فترات السماح المؤقته التي أعطيت لدول العالم النامي ، وقد وقعت بعض دولنا العربية على إتفاقات الأنظمام إلى منظمة التجارة الدولية ، إلا أن الإندفاع غير المدروس في طريق العولمة قد يؤدي إلى إضرار بالغه بالإقتصاد الوطني مما يسبب تراجع الإهتمام بتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والاسكان والتعليم كما يضعف القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الوطنية أمام مثيلاتها من السلع المستورده ، لذلك فقد رأت حكومة الجمهورية اليمنية ضرورة إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ، لكي تتولى هذه الهيئة إيجاد نظام وطني للقياس يعمل على ضمان دقة وصحة جميع القياسات في الدولة ، وعلى أن يكون هذا النظام دقيق في إجراءاته حتى تكون جميع أدوات القياس في الدولة صحيحة سواء في الصناعة أو في التجارة أو في مجال العلوم ،بهدف دعم الإقتصاد الوطني وخطط التنمية الإقتصادية والنهوض بمستوى الصناعات الوطنية ، وقد حددت للهيئة إختصاصات لتمكنها من تحقيق هذه الأهداف ، وتمكنها من إصدار المواصفات القياسية الوطنية المتوافقة مع المواصفات الدولية بغرض الوصول إلى تحقيق صناعة وطنية ذات جودة عالية تستطيع المنافسة لمثيلاتها من الصناعات في الأسواق المحلية والخارجية وفي هذه الورقة سوف نبين المراحل التي مرة بها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة من الفكرة حتى الإنشاء.

أولاً :- النشـــأة -

(١-١)بدأ التفكير بأنشاء الادارة العامة للمواصفات والمقاييس اليمنية منذ بداية العام ١٩٨٧م إستناداً إلى القانون رقم (٥)لسنة ١٩٨٧م الخاص بأنشاء وزارة الإقتصاد التموين والتجارة ، وقد حدد هذا القانون في المادة السادسة منه على أن تنشأ الإدارة العامة للمواصفات والمقاييس ضمن قطاع الأسعار وتكون إختصاصات هذه الإدارة كالتالي:-

١-وضع البرامج والدراسات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس ومتابعة تنفيذها .

٢-تحديد المواصفات القياسية للمواد والسلع الصناعية والتجارية المصنعة محلياً والمستوردة.

٣-القيام بمهام المترولوجيا القانونية طبقاً للقانون الخاص بها، والقيام برسم المصوغات والمعادن الثمينة

٤-القيام بالرقابة والتفتيش على السلع من حيث مطابقتها للمواصفات الموضوعة من ناحية مواصفات الأمن والسلامة والصحة العامة .

(١-٢)تقسيمات الإدراة العامة للمواصفات والمقاييس :-

تكونت الإدارة العامة للمواصفات والمقاييس أثناء إنشائها من أربع إدارات رئيسية وحددت إختصاصات كل إدراة كالتالي :-

إدراة المواصفات :-وهي الإدراه المختصة بإعداد مشروعات المواصفات القياسية وتعديل المواصفات وتحديثها وإعتماد المواصفات العربية والدولية .

إدارة ضبط الجودة:-وهي الإدارة المختصة بمراقبة تطبيق المواصفات المعتمدة ومنح شهادة المطابقة وعلامة الجودة للسلع والمنتجات المحلية والمستوردة .

إدراة المقاييس :-وهي الإدارة المختصة بمراقبة ومعايرة أدوات القياس والأوزان .

إدارة المصوغات والمعادن الثمينة :-وهي الإدارة المختصة بمراقبة وفحص ودمغ المصوغات والمعادن الثمينة .

(١-٣)إنشاء المختبر المركزي العام :-

بدأت الإدارة العامة للمواصفات والمقاييس نشاطها بإعداد الدراسات لإنشاء المختبر المركزي العام وتابعة إنشائه وتجهيزه بالأجهزة والمعدات وعملت على توظيف الكادر الفني المؤهل من مختلف التخصصات ، وتم إفتتاح المختبر المركزي العام في أكتوبر ١٩٨٩م بعد تجهيزه ، وبدأ العمل في المختبرات بالإستعانه بالخبرات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال .

(١-٤)إنشاء جهاز المواصفات والمقاييس :-

تغير إسم الإدارة العامة للمواصفات والمقاييس إلى جهاز المواصفات والمقاييس يتبع وزارة الصناعة وذلك إستناداً إلى القرار الجمهوري رقم (١١٨)لعام ١٩٩٢م الخاص باللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة ، كما حددت اللائحة التنظيمية لجهاز المواصفات والمقاييس الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة ووزير النفط والثروات المعدنية رقم (٨)لعام ١٩٩٦م الهيكل العام للجهاز من الإدارات التالية :-

١-إدارة المواصفات .
٢-إدارة المقاييس والمعايرة .
٣-إدارة وسم المصوغات والمعادن الثمينة .
٤-إدارة تأكيد الجودة.
٥-إدارة إختبارات مواد البناء والمواد الهندسية .
٦-إدارة إختبارات المنتجات الكيمائية .
٧-إدارة التحليل الآلي .
٨-إدارة إختبارات الغزل والنسيج والجلود .
٩-إدارة إختبارات المواد الغذائية والزراعية.
١٠-إدارة البحوث والعلاقات والتوثيق .
١١-إدارة التخطيط والمتابعة .
١٢-إدارة الشئون المالية والتجهيزات .

وفقاً لهذا التغيير فقد مارس الجهاز نشاطه محدداً مهام وإختصاصات كل إدارة بما يحقق هدف إنشائها.

(١-٥)إنشاء هيئة مستقلة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة :-

في ظل التطور الصناعي المتسارع وسياسة عولمة التجارة أصبح للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة دور مهم في تطوير جودة الصناعات الوطنية وتوفير الحماية للمستهلك من كافة أنواع الغش التجاري والصناعي ولمجارات إتفاقات منظمة التجارة الدولية ، فقد أقرت حكومة الجمهورية اليمنية إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة يكون لها الإستقلال المالي والإداري لكي تستطيع القيام بمهامها بالشكل المطلوب ، وقد حدد مشروع قانون هذه الهيئة المقر من مجلس الوزراء بموجب قراره رقم(٢٣١)لعام ٩٧م والمحال إلى مجلس النواب لإستكمال الإجراءات الدستورية بشأن إصداره ، الأهداف العامة التالية :-

١-دعم الإقتصاد الوطني وخطط التنمية الإقتصادية والنهوض بمستوى الصناعات الوطنية من خلال توفير المواصفات القياسية المناسبة ومطابقة المنتجات والسلع بهذه المواصفات لضمان جودتها وتعزيز القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية أمام السلع الأجنبية .

٢-توفير الحماية الصحية والإقتصادية والبيئية للوطن والمواطنين من خلال التأكد من أن السلع الإستهلاكية والمواد المعروضة للبيع المنتجة محليا والمستوردة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة .

٣-المساهمة في تعزيز قدرات المصدرين للمنتجات الصناعية والزراعية من خلال توفير المعلومات والبيانات عن المواصفات القياسية والشروط الأخرى الألزامية والإختيارية المطبقة بشأن تلك السلع في الدول الأخرى .

٤-نشر الوعي بالمواصفات والمقاييس لدى المواطنين والأضرار الناجمة عن إستهلاك السلع غير المطابقة للمواصفات القياسية .

ولتحقيق هذه الأهداف حدد مشروع قانون الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ممارسة الإختصاصات التالية :-

١-وضع نظام وطني للقياس وتطوير أدواته وضبطها ومراقبتها .

٢-إعداد وإعتماد ونشر ومراجعة وتعديل وإلغاء وإستبدال وتحديث المواصفات القياسية الوطنية لجميع السلع والمنتجات وكذلك مواصفات أجهزة القياس والمعايرة والتعاريف والرموز والمصطلحات الفنية وإشتراطات التنفيذ وأساليب أخذ العينات وطرق الفحص والإختبار والمعايرة .

٣-توحيد المصطلحات والتعاريف والرموز والعلامات الفنية .

٤-إجراء فحص جميع الخامات والسلع والمنتجات الوطنية والمستوردة والتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة ،وإجراء الدراسات والبحوث الفنية وأعمال الرقابة والتفتيش الفني وسحب العينات وإختبارها وإنشاء المختبرات والمعامل اللازمة لذلك

٥-معايرة أجهزة الوزن والقياس الخاصة بالمصوغات والمعادن الثمينة ومراقبة العيارات القانونية المقررة لها وفحصها وتحليلها ودمغها.

٦-إصدار شهادة المطابقة للمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة ومنح علامة الجودة ، وشهادة المعايرة للمنتجات المحلية والمستوردة .

٧-إعتماد مراجع القياس الأساسية الوطنية لمعايرة أدوات القياس قبل دمغها وختمها .

٨-إعتماد ومصادقة نتائج مختبرات الفحص والإختبارات المقدمة إلى الهيئة من المراكز المماثلة لمختبرات الهيئة .

٩-تقديم المشورة الفنية للمصنعين والمستوردين والمصدرين في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وطرق المعايرة .

١٠-إعداد الدراسات والبحوث في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وعقد الدورات التدريبية وإقامة الندوات ذات العلاقة بنشاط الهيئة .

١١-إعداد وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل ورفع كفاءة العاملين في الهيئة و القطاعات المختلفة في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة .

١٢-إنشاء وتطوير مركز التوثيق والمعلومات الفنية لجمع وحفظ وتقديم المعلومات والبيانات الفنية والبحوث والدراسات المختلفة المتعلقة بأنشطة الهيئة ومجالات تخصصها .

١٣-تنمية علاقات التعاون مع المنظمات والهيئات الأقليمية والدولية وتمثيل الدولة في جميع المنظمات والهيئات والمحافل الأخرى التي تعني بالأنشطة التي تمارسها الهيئة وأية نشاطات تتفق وطبيعة أهداف وإختصاصات الهيئة .

١٤-إصدار النشرات والمطبوعات المتعلقة بمجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة .

ثانيا :

الهيكل التنظيمي للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة .

تم إعداد الهيكل التنظيمي للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها في تطوير الصناعات الوطنية وتحسين جودة منتجاتها والقيام بمهامها بالشكل المطلوب لتحقيق أهدافها .

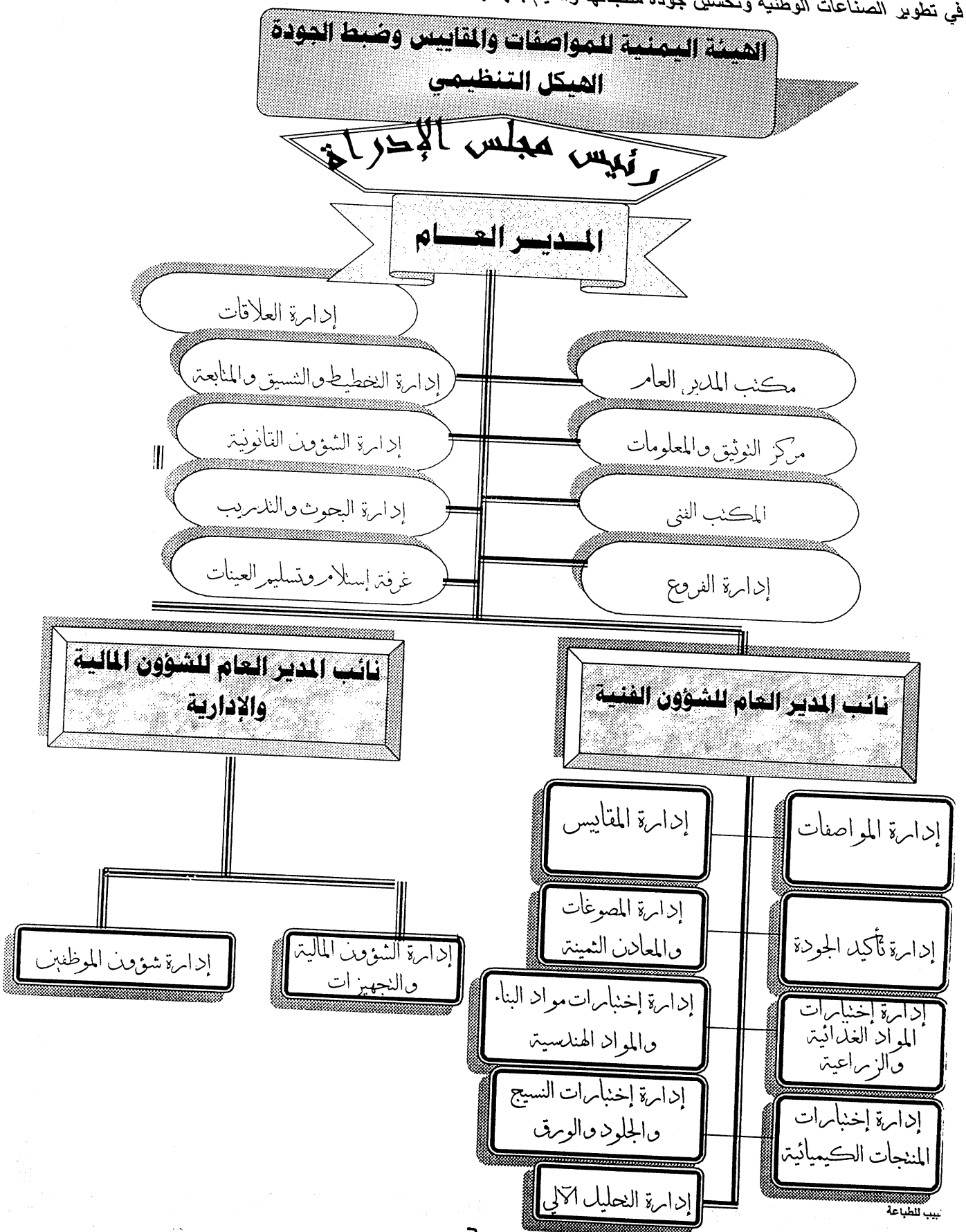

YEMEN STANDARDIZATION,METROLOGY AND QUALITY CONTROL ORGANIZATION

ORGANIZATION STRUCTURE.

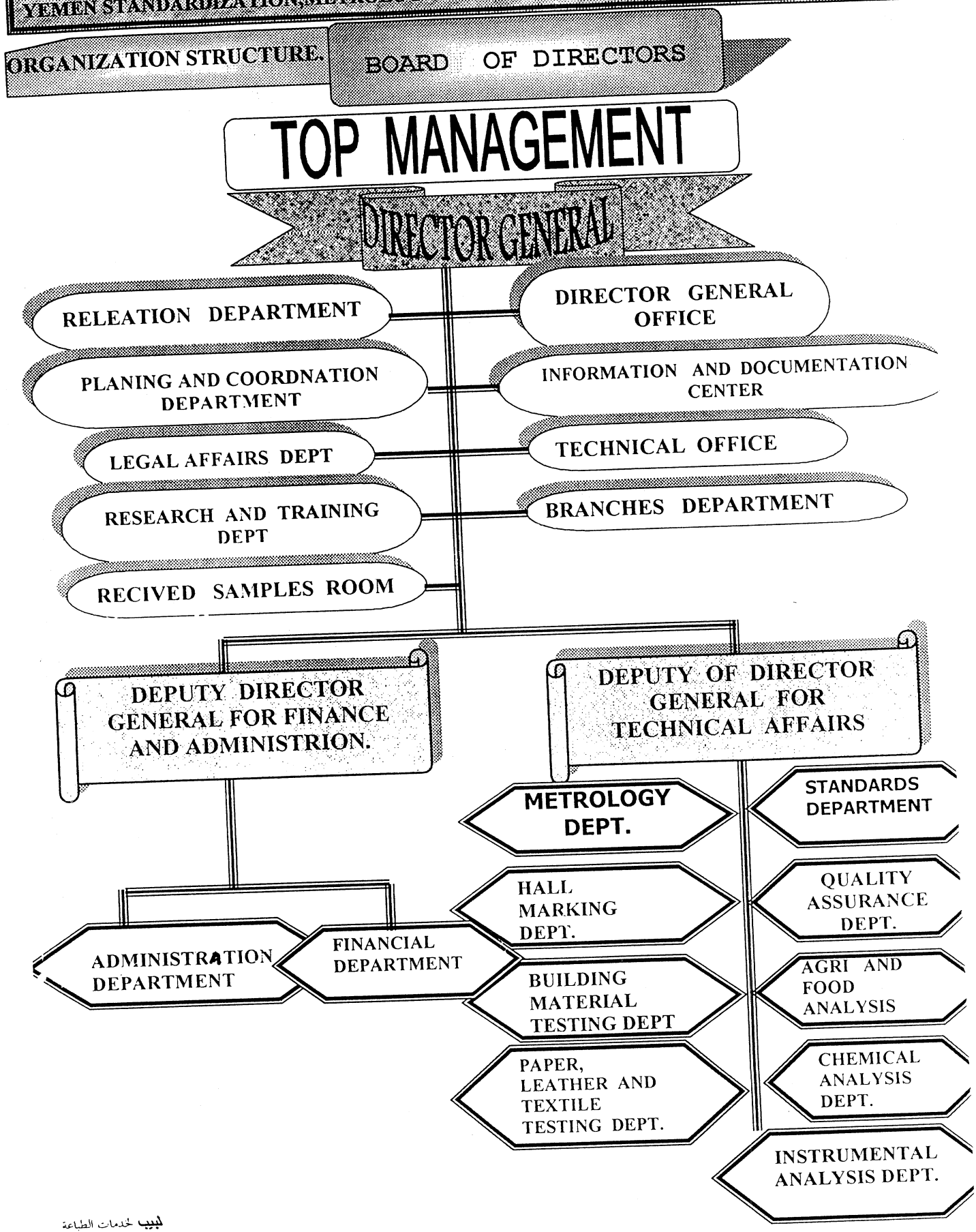

لبيب لخدمات الطباعة

ثـالثـــا:-

نشاطات الهيئة خلال العام ١٩٩٨م.

قامت الهيئة خلال هذا العام ٩٨م بإنجاز الأتي :-

١-زيارة ستةوتسعون مصنع وأخذ عينات من منتجاتها وإجراء الفحوصات والتحاليل لهذه السلع والمنتجات بالإضافة إلى إجراء الإختبارات للسلع التي تصل إلى الهيئة عن طريق الجهات الأخرى وذلك للتأكد من صلاحية هذه السلع وسلامتها للإستخدام ، وتحديد اية مخالفات للمواصفات وتوضيحها بغرض تحسين جودتها .

٢-ساهمت الهيئة في تنمية وتطوير الصناعات الوطنية بما يعزز الإنتاج من خلال الملاحظات والآراء والمقترحات التي تقدمها لأصحاب المنشآت الصناعية .

٣-قامت الهيئة بتزويد الشركات الصناعية الوطنية بالمواصفات القياسية المعتمدة لدى الهيئة والخاصة بالسلع التي ينتجونها لكي ينتجوا وفق هذه المواصفات.

٤-قامت الهيئة بتوجيه الدعوات للشركات الصناعية الوطنية والشركات التجارية لحضور الندوات وورش العمل التي تعقدها الهيئة وذلك بغرض توعية هذه الشركات بأهمية المواصفات والمقاييس لتطوير قدراتهم الإنتاجية ونشر الوعي في أوساطهم بإتفاقيات منظمة التجارة الدولية ومتطلباتها وضرورة مواكبتها .

٥-قامت الهيئة هذا العام بمعالجة وحل المشاكل الفنية التي واجهت بعض الشركات الصناعية الوطنية وإعادة مصانعها للعمل مرة أخرى بعد أن كانت قد توقفت عن الإنتاج

٦-قامت الهيئة بمعايرة الموازين المستخدمة في محلات الصاغة ، وتقع هذه المحلات تحت التفتيش والمعايرة الدورية لموازينها في محافظات الجمهورية الرئيسية .

رابعـــا:-

خطة الهيئة المستقبلية:-

تتمثل خطة نشاط الهيئة للمرحلة المقبلة بالأتي :-

١-تفعيل دور لجان إعداد ودراسة وإعتماد المواصفات القياسية الوطنية لمختلف السلع والمنتجات والعمل على إصدارها.

٢-تطوير مختبرات الهيئة بهدف الوصول إلى تحقيق نظام وطني للقياس يعمل على ضمان دقة جميع القياسات سواء في الصناعة أو في التجارة أو في مجال العلوم ، وبما يمكن الهيئة من اصدار شهادة المطابقة و علامة الجودة .

٣-تنظيم الدور الرقابي وتفعيله على السلع المستوردة والمنتجة محليا بهدف تحقيق الحماية للمستهلك من الغش والتدليس التجاري والصناعي.

٤-توسيع نشاط الهيئة وفتح مختبرات فرعية في المنافذ الجمركية المختلفة لمراقبة السلع المستوردة و المصدرة .

٥-تنشيط عضوية الهيئة في المنظمات الاقليمية والدولية ذات النشاط المشابه للهيئة .

٦-رفع الكفاءة الفنية والادارية لكادر الهيئة للوصول إلى المستوى الذي يمنح الهيئة ثقة لدى الأجهزة والمراكز المناظرة على المستوى الدولي .

٧-تفعيل البروتكولات والاتفاقيات الثنائية مع الدول التي سبق وأن وقعنا إتفاقيات ثنائية معها والاستفادة من هذه الاتفاقيات .

٨-العمل على خلق الوعي بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة لدى المستهلك والمنتج على حد سواء وذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة .